

«لم تكن الحكومة يوماً هي الجيش هو المشكلة»: نقاش على "ريديت" حول الاقتصاد والسلطة



الأحد 25 يناير 2026 م

كتب مستخدم موقع ريديت **Gloomy_Detail6413** في نقاش مطروح أن جوهر الأزمة لا يكمن في الحكومة بقدر ما يكمن في المؤسسة العسكرية، مؤكداً أن الجيش ترسخ داخل بنية الاقتصاد إلى درجة خلقت اقتصاديين منفصلين تماماً: اقتصاداً مزدهراً يعمل بكفاءة عالية، وآخر يتربّح على حافة الإفلاس. ويرى الكاتب أن هذا الانقسام العميق لم يعد خفيّاً، بل صار واقعاً يعيشه الناس يومياً، وأن البحث في جذوره يكشف حجم المأزق الذي وصلت إليه البلاد.

وأشار النقاش الذي نشر على موقع ريديت إلى أن هذا الرأي لا يأتي من فراغ، بل يتزداد على ألسنة عدد متزايد من المستخدمين الذين يتبعون المشهد الاقتصادي والسياسي، ويربطون بين توسيع نفوذ المؤسسة العسكرية في القطاعات الإنتاجية والخدمة، وبين تدهور أوضاع الاقتصاد المدني.

اقتصاد داخل دولة واحدة

يوضح صاحب الطرح أن الجيش لم يكتف بدور أمني أو سياسي، بل تعدد داخل السوق، وسيطر على مجالات واسعة، ما خلق منافسة غير متكافئة. يعمل الاقتصاد المرتبط بالمؤسسة العسكرية، بحسب رأيه، بمنطق الامتيازات والمحاطنة، بينما يكافح الاقتصاد الآخر للبقاء في ظل ديون مترامية، وغلاء، وضعف قدرة على الصمود. ويضيف بنبرة قاتمة أن الخروج من هذا الوضع يبدو شبه مستحيلاً، قائلاً إن الحديث عن حلول واقعية لم يعد مقنعاً، لأن التشابك بين السلطة والاقتصاد وصل إلى نقطة يصعب فكها.

في التعليقات، عبر مستخدم آخر عن شعور عام بالعجز، واختصر الموقف في جملة واحدة: «نحن بحاجة إلى معدة». تعكس هذه العبارة حالة الإحباط التي تسود بين كثيرين، فمن يرون أن الأدوات التقليدية للإصلاح لم تعد كافية أمام هذا الحجم من الاحتلال البنيوي.

حلول محدودة وشكوك في جدوى التغيير السياسي

في المقابل، حاول مستخدم يدعى **Defiantprole** تقديم طرح أقل تشاوئاً يرى أن تقليل الضرر لا يزال ممكناً، حتى إن بدا الحل الجذري بعيد المنال. يدعو هذا المستخدم إلى دعم المشروعات الصغيرة قدر الإمكان، ومقاطعة الشركات الكبرى، خصوصاً الامتيازات الدولية والمشروعات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية. ويؤكد أن هذه الخطوات، رغم محدوديتها، قد تحمي أعمال المواطنين العاديين من الانهيار الكامل، وتعنّج الاقتصاد المدني مساحة ضيقة للتنفس.

يتفق مستخدم آخر، **Real-Chungus**، مع الفكرة القائلة إن تغيير رأس السلطة وحده لن ينقد البلاد. يشدد على أن استبدال شخص بأخر، حتى لو كان في موقع الرئاسة، لن يعالج الأزمة طالما ظل الهيكل الاقتصادي نفسه قائماً فال المشكلة، بحسب رأيه، أعمق من الأسماء، وترتبط بطبيعة النظام الذي سمح بتنفلل مؤسسة واحدة داخل مفاسد الاقتصاد.

يعكس هذا النقاش صورة مكثفة لمزاج عام يسوده القلق والشك في جدوى الحلول السهلة. يرى بعض المشاركون أن الأزمة بلغت مستوى ينويها يجعل الإصلاح أشبه بمحاولة إعادة ترتيب بيت على وشك الانهيار، بينما يتمنى آخرون بفكرة تقليل الخسائر عبر خيارات فردية وجماعية صغيرة. وبين التساؤل الحاد والدعوات المحدودة للمقاومة الاقتصادية، يكشف الحوار عن شعور واسع بأن المشكلة أكبر من مجرد تغيير سياسي، وأن الاقتصاد، كما هو قائم الآن، يعيش انقساماً يهدد استقراره ومستقبل الناس المرتبطين به.

https://www.reddit.com/r/Egypt/comments/1qljg67/it_was_never_the_government_its_the_military